

ما الذي يريده ماكرون من الجزائر؟

كتبه عائد عميرة | 13 أكتوبر, 2021



يسعى الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون لتحسين علاقات بلاده مع الجزائر بعد "شطحاته" الأخيرة التي أثرت على العلاقات بين البلدين، فالتهمج على الجزائر لم يؤت أكله، لذلك يرى ماكرون الآن أن السبيل لتحقيق أهدافه هناك يمر عبر تحسين العلاقات، فالتصعيد سيكون أثره كبيرًا على باريس، لكن السؤال المطروح الآن: ماذا يريد ماكرون من الجزائر؟

تراجع بعد تصعيد

يبحث المسؤولون في باريس عن طريقة لإعادة المياه إلى مجاريها في علاقة بلادهم بالجزائر، بعد التوترات الكبيرة التي عرفتتها مؤخرًا نتيجة تصريحات ماكرون "غير المسؤولة"، في هذا الشأن جدد وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان تأكيد "الاحترام الفرنسي الراسخ للسيادة الجزائرية".

وقال لودريان أمام الجمعية الوطنية الفرنسية: "مؤخرًا جدد رئيس الجمهورية إيمانويل ماكرون التأكيد على احترامه الكبير للشعب الجزائري، وهذا الأمر يعني بالتأكيد الاحترام الراسخ للسيادة الجزائرية"، وأضاف "يعود للجزائريين ولهم وحدهم أن يقرروا مصيرهم وتحديد أطر خياراتهم ونقاشاتهم السياسية".

قبلها بأيام، شدد ماكرون في مقابلة مع إذاعة "فرانس إنتر"، على ضرورة أن يستمر العمل مع الجزائر، أملاً أن تهدأ التوترات الدبلوماسية الحالية قريباً، كما عبر ماكرون عن ثقته بالرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، مؤكداً أن العلاقات معه "ودية فعلاً".

هذه التصريحات المتتالية لتهدأة الأوضاع، جاءت بعد تصريحات وقرارات فرنسية أثرت سلباً على العلاقات الفرنسية الجزائرية، ففي 28 من سبتمبر/أيلول 2021، قررت فرنسا تشديد شروط منح تأشيرات الدخول إلى مواطني المغرب والجزائر وتونس، بعدها بيوم، استدعت الخارجية الجزائرية سفير فرنسا فرانسوا غويات.

يخشى ماكرون أن يفقده توتر العلاقات مع الجزائر أحد أبرز الحلفاء في المجال
الأممي بالقارة الإفريقية

كما ادعى ماكرون عند استقباله أحفاد "حركي" (عملاء جزائريون عملوا مع فرنسا) في 30 من سبتمبر/أيلول 2021، عدم وجود أمة جزائرية قبل استعمار بلاده للجزائر، بعدها بيومين استدعت الرئاسة الجزائرية سفيرها لدى باريس محمد عنتر داوود للتشاور.

ماكرون لم يكن يتوقع الرد الجزائري القوي، فبالإضافة إلى استدعاء السفراء، حظرت السلطات الجزائرية على الطائرات الحربية الفرنسية التحليق في أجوائها حسبما أعلن ناطق باسم هيئة الأركان العامة الفرنسية، وتحتاج المقاتلات الفرنسية إلى عبور الأجواء الجزائرية لبلوغ منطقة الساحل والصحراء.

كما أقدمت الجزائر على اتخاذ خطوات لتقوية العلاقات مع الحكومة المالية، في وقت تعرف فيه العلاقات المالية الفرنسية توتراً كبيراً، إذ زار وزير الخارجية الجزائري رمضان لعمامرة، باماكو والتقى المسؤولين الماليين في خطوة اعتبرت دعماً للحكومة المالية في وجه الضغوطات الفرنسية.

أهداف اقتصادية وأمنية

الهدف من وراء تحركات ماكرون تجاه الجزائر إن كانت تصعيدية أو محاولات تهدئة تتمثل في الحفاظ على المصالح الاقتصادية الفرنسية في هذا البلد العربي المليء بالثروات الطبيعية، فضلاً عن الحفاظ على التعاون الأمني بينهما.

يرى ماكرون أن الجزائر عقب الحراك الشعبي الذي أجبر الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة على الاستقالة من منصبه، بدأت في خسارة الامتيازات التي كانت تتمتع بها في الجزائر، لذلك على الدبلوماسية الفرنسية أن تزيد ثقلها لتعديل الكفة مجدداً.

وتخشى باريس أن تخسر السوق الجزائرية، إذ تبلغ الاستثمارات الفرنسية المباشرة في الجزائر 2.5 مليار دولار حتى نهاية 2017، حسب بيانات الوكالة الجزائرية لتطوير الاستثمار، وتتمثل هذه الاستثمارات بـ 500 مشروع تشمل قطاع الطاقة والصناعات، إضافة للخدمات العامة، وينخرط فيها 400 شركة، وفق المصدر ذاته.

#الجزائر تتجه لمراقبة فرنسا اقتصادياً وسياسياً على خلفية تصريحات ماكرون اللامسؤولة، وهذا ليس غريباً على أبناء بلد مليون شهيد، بلد الأبطال والرجال الشجعان، الذين طردوا فرنسا من أرضهم بكل جدارة واستحقاق، فرجعت صاغرة خائبة مدحورة مذلولة، كل أفريقيا معكم ضد أي سياسة استفزازية فرنسية pic.twitter.com/R3gBpgOWsI

— ?? محمد الأمين سوادُغو (@October 12, 2021) (Mouhamed_sawa)

تتأكد هذه الخشية إذا علمنا أن فرنسا مؤخراً بدأت بالفعل في خسارة العديد من الامتيازات في هذا البلد العربي، إذ أنهت سلطات الجزائر عقود العديد من المؤسسات الفرنسية في بلادها، على غرار شركة "راتيبي باريس" المكلفة بتسيير مترو الجزائر، وأيضاً مجمع "سيوز" الفرنسي، الذي كان يسير المياه في الجزائر العاصمة.

فضلاً عن إفشال الجزائر محاولة شركة توتال الفرنسية للطاقة، الاستحواذ على أصول شركة "أناداركو" الأمريكية بالجزائر، التي انتقلت ملكيتها لمجمع "أوكسيدنتال بيطروليوم" المعروف بـ "أوكسي" (أمريكي)، بفضل ممارسة حق الشفعة.

خسارة المزيد من الامتيازات في الجزائر، من شأنها أن تؤثر سلباً على الاقتصاد الفرنسي المتعثر، إذ تعاني باريس أزمة اقتصادية حادة نتيجة أسباب عدة على رأسها تداعيات جائحة كورونا وحملات مقاطعة لسلعها وتراجع الاستثمار، فقد سجل الاقتصاد الفرنسي سنة 2020 أكبر ركود منذ الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، مع تراجع إجمالي الناتج الداخلي بنسبة 8.3%، بحسب تقديرات رسمية.

فضلاً عن الخسائر الاقتصادية، يخشى ماكرون أن يفقده توتر العلاقات مع الجزائر أحد أبرز الحلفاء في المجال الأمني في القارة الإفريقية، فخسارة حليف كالجزائر يعني خسارة معلومات استخباراتية مهمة في إفريقيا، ما سيؤدي إلى حدوث خلل في الإستراتيجية الأمنية الفرنسية داخلياً وخارجياً.

قديمًا كانت فرنسا مستحوذة على أغلب ثروات الجزائر، لكن في السنوات الأخيرة نوعت هذه الأخيرة من شركائها التجاريين والاقتصاديين للخروج من الاحتكار الفرنسي

كما تأمل فرنسا في جر الجزائر إلى منطقة الساحل للمسك بزمام الأمور وتعويضها هناك، بعد سنوات من الامتناع عن الاندفاع إلى أي عمل عسكري في المنطقة، بعد أن قررت باريس سحب العدد الأكبر من قواتها العسكرية المتمركزة في المنطقة نتيجة أسباب عديدة.

بعد تناول ماكرون على الجزائر وتاريخها ضمن حملته المنهجية على المسلمين في فرنسا والعالم

أعلنت الجمعية العامة للمقاولين الجزائريين، أن عشرات الشركات في الجزائر بدأت بمقاطعة واردات 500 شركة
فرنسية #مقاطعة المنتحات الفرنسية 350
pic.twitter.com/PbwEQcboTC

— أخبار العالم الإسلامي (@muslim2day) [October 11, 2021](https://twitter.com/muslim2day/status/1411111111)

توتر العلاقات بين البلدين لن يخدم التوجه الفرنسي، لذلك تأمل باريس في تهدئة العلاقات مع الجزائر، فهي تراهن عليها في منطقة الساحل، في ظل ضعف جيوش المنطقة وعدم قدرتهم على فرض الأمن والسلام هناك، وكانت الجزائر لسنوات تغلب دعم الحكومات والجيوش وأجهزة الأمن في الدول الجارة، ومساعدتها من أجل حماية أراضيها وفرض الأمن، على اللجوء إلى التدخل العسكري كحل لمواجهة المشاكل الأمنية هناك.

خوف من خسارة النفوذ

لا يخشى الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون خسارة الامتيازات الاقتصادية والتعاون الأمني فقط مع الجزائر، فذلك سيكون مدخلاً لخسارة نفوذ باريس في تلك الدولة المطلة على السواحل الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط.

ليس هذا فقط بل خسارة نفوذ باريس في المنطقة ككل، فالجزائر بلد محوري هناك، وله تأثير كبير على أغلب دول المنطقة، لذلك فإن مسؤولي الإليزية يبحثون عن السبل الكفيلة لإعادة القطر لمساره لتجنب العواقب الوخيمة لخروجه عن السكة.

لكن المتأمل لتطورات الأحداث، يرى أن فرنسا بالفعل بدأت في خسارة نفوذها في الجزائر، فالسلطات الجزائرية أصبحت منفتحة أكثر من ذي قبل على شركات مع دول جديدة على غرار تركيا وروسيا، وهو ما يفسر ارتفاع حجم الاستثمارات التركية في الجزائر لتلامس سقف 5 مليارات دولار،

وقبل يومين وقعت الشركة الجزائرية للمحروقات "سوناطراك" 3 عقود لتطوير مشروع بتروكيماويات بمدينة جيهان التركية تكلفته 1.4 مليار دولار، بحصة 66% لـ "رينيسانس هولدنغ" التركية و34% لـ "سوناطراك".

إلى جانب ذلك نمت العلاقات الجزائرية الروسية في الفترة الأخيرة، خاصة أن موسكو تزود الجزائر بنحو ثلثي السلاح الذي تستورده، وتخشي فرنسا أن تكون الجزائر مطية روسيا للتوسع في منطقة الساحل، خاصة بعد التقارب بين بامako وموسكو مؤخرًا.

كما برزت مؤخرًا، الصين كلاعب مهم في الجزائر التي انضمت بشكل رسمي إلى طريق الحرير الصيني المعروف بـ "مبادرة الحزام والطريق" في يونيو/حزيران 2019، وبرزت الصين هناك عبر استثمارات ضخمة، فتبلغ قيمة الاستثمارات الصينية المباشرة بالجزائر قرابة 10 مليارات دولار.

كما سبق للصين الظفر بصفقات كبرى بالجزائر، على غرار إنجاز فندق شيراتون وجامع الجزائر وميناء الحمداية بمحافظة تيبازة بتكلفة تجاوزت مليار دولار، والطريق السيار على مسافة 1216 كيلومترًا بتكلفة 19 مليار دولار، وتوسعة مطار الجزائر الدولي بقيمة 650 مليون دولار، واستغلال منجم الحديد بغار جبيلات بمحافظة تندوف، فضلًا عن مئات آلاف الوحدات السكنية.

قديمًا كانت فرنسا مستحوذة على أغلب ثروات الجزائر، لكن في السنوات الأخيرة نوعت هذه الأخيرة من شركائها التجاريين والاقتصاديين للخروج من الاحتكار الفرنسي، فبرزت قوى جديدة هناك، ما أقلق باريس التي تخشى خسارة جديدة في إفريقيا بعد الصفحات العديدة التي تلتتها.

رابط المقال : [/https://www.noonpost.com/42062](https://www.noonpost.com/42062)